من قبل الشرعية الدولية، ومدت حدودها، في ظل ذلك، كله الى ابعد بكثير مما اباحه لها قرار التقسيم، وقدمت الترضية المناسبة للاردن وضمنت عدم مساهمته في اي عمل يضر بمصالحها، ومساهمته في عرقلة اي مشروع عربي. واتجهت، بل استمرت في الاتجاه، لتشدان معونة الولايات المتحدة بعد ان كانت هذه قد فعلت كل ما من شأنه ان يثبت وجود اسرائيل ويحقق لها تفوقاً يبطل أي محاولة عربية للتأثير على مركزها، وليس على وجودها وحده. ولم تجرؤ الدول العربية وحتى بعد فشل مؤتمر لوزان الذي اسهم فيه الاميركيون بمناوراتهم، على ادانة اميركا، بل نسبت الفشل «لعدم توافر روح الاخلاص وحسن النية في اليهود»، كما جاء في البيان. ولم يكن من شأن مواقف عربية، هذه طبيعتها، ان تصير فعالة في مواجهة اسرائيل، او في الحد من مقدرتها على التوسع، الذي مارسته في السنوات اللاحقة كلها، او حتى في التصدي الناجح لاعتداءاتها المتلاحقة على جاراتها الدول العربية على مدى السنوات التالية كلها، خصوصاً أن الحكومات التي كانت تفتح بلادها للاستثمارات الغربية وتفيض على دول الغرب ثروات هذه البلاد، لم تستخدم سلاح النفط او أي سلاح اقتصادي آخر للضغط من اجل تحقيق مطالبها المعلنة، حتى حين انتهت هذه المطالب بالدعوة الى تحقيق قرار التقسيم، الذي كان تحقيقه قبل عشر سنوات فقط من قيام اسرائيل، حلما من احلام جمهرة الصهيونيين.

وقد اخذت ارقام الاستثمارات الغربية في البلاد العربية تنمو ومصالحها تتسع وتتوطد، وتكونت، على اشلاء المطالب القومية العربية، امبراطورية النفط الاميركية البريطانية، التي لم تبح لأصدق اصدقاء اسرائيل واكثر حماتها مقدرة ان ينهبوا الثروة العربية الرئيسية فحسب، بل ادت زيادة على ذلك الى تعزيز مركز هولاء الدولي وتحسين مقدرتهم على توسيع نفوذهم في كل مكان، بما في ذلك، بالطبع، البلاد العربية ذاتها؛ وعلى جعل الحلفاء الغربيين يستهينون ابشع استهانة بالمطالب العربية، فلا يقيمون لها اي اعتبار. حتى ان دولهم الكبرى الثلاث: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بادرت الى اسباغ حمايتها العلنية على اسرائيل ضمن الحدود التي رسمتها خطوط الهدنة ذاتها، وفعلت ذلك في الوقت الذي كانت فيه مشاريع لجنة التوفيق، التي تضم هذه الدول الثلاث انفسها ما تزال تناقش في الامم المتحدة . وهكذا اصدرت الدول الغربية الكبرى هذه، في أيار ١٩٥٠، بيانها الشهير الذي عرف باسم البيان الثلاثي، وجاء فيه انها «تعارض معارضة صارمة اي استخدام للقوة او اي تهديد بالالتجاء الى القوة بين اي من دول الشرق الاوسط. وأنها اذا تبينت ان اي دولة منها، تستعد لانتهاك حرمة الحدود او خطوط الهدنة، لن تتردد – تنفيذاً لالتزاماتها بصفتها أعضاء في هيئة الامم المتحدة – ان تتدخل باسم هيئة الامم وخارج نطاقها»[٤٦] وادى موقف دول الغرب هذا بالاضافة الى ميوعة الرفض العربي الى تغييب قضية فلسطين، في العام التالي، حتى عن مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة. وانحصر اهتمام الامم المتحدة بها بالمناقشة التي دأبت على اجرائها، بين الاعوام ١٩٥٢ و ١٩٧٤، لتقرير «المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» حول الخدمات التي تقدمها وكالته للاجئين. وصارت هذه المناقشة تجري حصراً في إحدى لجان الامم المتحدة ولا تصل الى جمعيتها العامة او